

مدارس

اتحاد المقعدين يدقق في «تكييف» المدارس الرسمية

فاتن الحاج

في 18 حزيران الماضي، أبلغ مستشار وزير التربية غسان شكرون المجتمعين في جلسة اللجنة النيابية لحقوق الإنسان لمناقشة تطبيق القانون 2000/220 الخاص بحقوق المعوقين، أنّ الوزارة «نفذت كل ما هو مطلوب منها من تجهيز المدارس ودمج التلامذة وإجراء الامتحانات». يوماً، استغفر الكلام ممثلي منظمات ذوي الاحتياجات الخاصة المشاركين في الجلسة، وخصوصاً أنّ ممثل الوزير قال كلمته ومشى، أي إته «غادر من دون سماع رأي المنظمات»، بحسب ما أكدت مديرة البرامج في اتحاد المقعدين اللبنانيين سيلفانا اللقيس.

الاتحاد وقف، أمس، أمام وزارة التربية ليقول إنّه لم يتحقق شيء لـ 15% من اللبنانيين من ذوي الاحتياجات الخاصة طوال 15 سنة.

وشرح منسق الوحدة الهندسية في الاتحاد بشار عبد الصمد أننا «ما زلنا في مرحلة المطالبة بمعايير الحد الأدنى التي لا تتجاوز توفير موقف سيارة ومدخل ومصعد وتسهيل إمكانية الوصول إلى الصفوف والحمامات والمختبرات، ومع ذلك فإن نتائج المسح الذي أجريناه عام 2009 على 78% من المدارس (997 من أصل 1277 مدرسة وثانوية ومهنية رسمية) لا تزال سارية المفعول، وقد تبين لنا آنذاك أنّ نسبة المدارس المجهزة لا تتجاوز 0,04%». وقال إنّ «الدولة ووزارة التربية لا تلتزمان القانون، وهناك كذب وادعاء على الرأي العام وغياب للشفافية والأفليقولوا لنا أين صرفوا المال العام؟».

الاتحاد سيرد، بحسب اللقيس، بإقامة تدقيق عشوائي في مدارس بيروت وجبل لبنان لمعرفة مدى جاهزيتها لاستقبال ذوي الاحتياجات الخاصة، اعتباراً من 21 الجاري وسيطلق من أمام الوزارة، متمنياً على وزير التربية ألا يعرقل دخوله إلى المدارس، ما دام ممثله يرى أنّ الدولة أنجزت ما عليها. بل إنّ اللقيس تطلب من الوزير التعميم على المدارس استقبال الاتحاد وتسهيل مهمته، وتدعو اللجنة النيابية لحقوق الإنسان ولجنة التربية النيابية إلى انتداب من يمثلها في يوم التدقيق على تطبيق التجهيز الهندسي الذي سينسحب في الأسابيع المقبلة إلى محافظات الجنوب والبقاع والشمال. وسألت ما إذا كان الوزير الحالي، كما الوزراء السابقين، يرى أن الدمج التربوي هو فعلاً مجرد الاتكال على جمعيات مدنية تمول نشاطات حول التربية وتعليم المعوقين لمدة زمنية محددة.

وأضافت إننا «جماعة مهمشين مختبئين ليس في الظل فحسب بل وراء الظل ومش منشافين في النظام العام، غبنا عن أجندة النقابات وكنا وما زلنا خارج خطة الدولة بكل شيء إلا بدفع الضرائب والفقر والحرمان».

ممثلون عن مجموعات الحراك المدني حضروا أيضاً للتضامن. النقابية بهية بعلبكي سألت باسم التيار النقابي المستقل ماذا فعلت وزارة التربية للمعوقين؟ ولماذا تضع مجدداً حقوق فئة من الأطفال والأولاد في عمر الدراسة ينتظرون أن تستقبلهم المدارس وتفتح لهم أبوابها؟

وأكدت أنّ «الدولة لم تقم بأي مبادرة عملية، على الرغم من أن جميع القوانين التي أصدرتها والاتفاقيات التي أقرتها تنص على أن التعليم حق للجميع».

وقالت إن «التيار يعارض عزل المعوقين المتخّنين في مركز واحد في لبنان ويطلب دمجه في مراكز الامتحانات وتأمين غرف خاصة مع عدد كاف من المعلمين المساعدين، وإعطاءهم الوقت الكافي لحل المسابقات شرط أن يكون المركز في منطقتهم وتابعا للوزارة».

المحكمة العسكرية تعد بالمزيد من الاعتقالات

القضاء العسكري

يبحث في مخالفة

أبسط القواعد القانونية

بهدف ضرب الحراك

الشعبي خدمة للسلطة

السياسية. آخر فصول

هذه المخالفة رد طلبات

إخلاء السبيل المقدمة

من المحامين، واعتقال

أحد المدعى عليهم

غيابياً أثناء مشاركته في

الاعتصام أمام مقر

المحكمة. على الرغم

من عدم تبليغه أي

استدعاء سابقاً

حسين مهدي

رد قاضي التحقيق الأولي لدى المحكمة العسكرية رياض أبو غيدا طلبات إخلاء السبيل للموقوفين الخمسة الذين صدرت بحقهم مذكرات توقيف وجاهية، بعدما استجوبهم أول من أمس. جاء الرد سريعاً، بعد أقل من ساعتين من تقدّم المحامين بها، ومن دون تقديم أي تحليل لأسباب التوقيف أو رفض إخلاء السبيل، على قاعدة أن المحكمة العسكرية غير ملزمة بتقديم أي تحليل لأي من قراراتها، وهذا واحد من مبادئ القلق منها. لم يتوقف القاضي أبو غيدا عند هذا الحد، فقد اتصل مكتبه بعدد من الذين صدرت بحقهم مذكرات توقيف غيابية لدعوتهم إلى حضور جلسة استجواب اليوم، ورجحت مصادر قضائية من داخل المحكمة العسكرية أن يصار إلى توقيف عدد إضافي من المشاركين في التظاهرات، وخاصة بعدما اعتقل عناصر أمنيون بلباس مدني أسس الناشط زين ناصر الدين من أمام المحكمة العسكرية، حيث كان أهالي المعتقلين ومجموعات الحراك يعتصمون للمطالبة بالافراج الفوري عن المعتقلين، ويعلنون رفضهم

لحاكمتهم أمام المحكمة العسكرية. شتمت الإدارات العامة، المس بسمعة المؤسسة العسكرية، أحداث تخريب بالعتاد العسكري، إثارة الشعب، القدر والذم والتشهير، تخريب أملاك خاصة، ضرب موظف أثناء ممارسته لوظيفته، اطلاق الراحة. هذه هي لائحة التهم التي وجهتها المحكمة العسكرية التي جميع المدعى عليهم وجاهياً وغيابياً.

يؤكد محامو الحراك أن التهمة الوحيدة التي استطاع قاضي التحقيق الأولي رياض أبو غيدا اثباتها على من رُفضت طلبات إخلاء سبيلهم، هي محاولة نزع الشريط الشائك على طريق عام، التي تدرجها المحكمة في خانة أحداث تخريب بالعتاد العسكري، وهي تهمة لا يمكنها أن تحرر اصرار القضاء العسكري على اعتقال الناشطين، وخاصة أن الخمسة الآخرين المخلّى سبيلهم مدعى عليهم بالتهم نفسها ومثبت عليهم الفعل نفسه. تقول المحامية رانيا غيث لـ «الأخبار» إنه حتى في حالة نزع الشريط الشائك، هناك تفسير قانوني ومبدئي يشير إلى أن نزع لا يعدّ اعتداءً على العتاد العسكري، مشيرة إلى أن وضع هذا الشريط في الأساس لا يرمي إلى حماية التظاهرة، بل إلى منع المواطنين من ممارسة حقهم في التظاهر في ساحة عامة. وتشير إلى أن المحكمة العسكرية تمنع في مخالفة الأصول القانونية عبر ابقاء توقيف المعتقلين الخمسة لمدة تتجاوز مهلة التوقيف

للافراج عن المعتقلين. للاحكامون سيقدّمون طلبات جديدة لإخلاء سبيل الموقوفين غداً، فيما يستمر أهالي الموقوفين ومجموعات الحراك في الاعتصام أمام المحكمة العسكرية، حيث قطعت الطريق، وقد وعدت المجموعات بالتصعيد بهدف الضغط على القضاء العسكري للافراج عن المعتقلين.

وعدت المجموعات بالتصعيد بهدف الضغط على المحكمة (هيثم الموسوي)



المحضر رغم أنه مسجّل في قيود النقابية. وتبيّن من هذه الوثائق أن العقارات سُدّت مبالغ كبيرة لتسجيل التسجيل. وتبيّن أيضاً أن هناك تلاعباً في أسعار العقارات، إذ إن تسجيلها جاء مختلفاً عن بيان التخمين الصادر عن بلدية الدامور والفرق بينهما يبلغ 4 ملايين دولار، إذ قالت البلدية أن جزءاً من العقارات هي زراعية ولا تساوي الكثير. لا بل تبين أن النقابية احتالت على الدولة، مثلها مثل أي سمسار، لخفض قيمة الرسوم المتوجبة لتسجيل العقارات المشتراة على أسمها: التقديرات الأولية تشير إلى أن صندوق النقابة تكبّد أكثر من 10 ملايين دولار من دون أي ناتج فعلي، فالأرض المشتراة

وطلب منه فتح الملف وتسليم المحاضر تلافياً للدخول في نزاع قضائي، إلا أن شهاب فقد أعصابه ورفض الأمر نهائياً، ما دفع ممثلي الكتائب إلى إبراز عقود البيع التي لم تبرزها النقابة لشركة التدقيق والتي استحصلوا عليها من سجلات الدوائر العقارية. رغم ذلك رفض شهاب فتح الملف حفاظاً على سمعة النقابية، إلا أن الكتائب كان مصراً على البحث عن ملايين الدولارات المهذورة، فقدّم الشكوى القضائية، ثم استند إلى محاضر الجلسات وإلى عقود البيع التي يحملها لتقديم إخبار امام النيابة العامة المالية. الإخبار يشير إلى أن محاضر الجلسات تظهر أن الاعتراضات الرسمية لم تدون في

عن أيدي الكتائب، مقابل الحصول على صوتين من خصومه في مجلس النقابة. وبالفعل هذا ما حصل عندما قرّر تمرير صفقة تليزيم عقد التامين لشركة تملكها بنك ميد حديثاً. وعندما أثير الأمر مجدداً من قبل عضو مجلس النقابة أحمد نجم الدين، ردّ عليه: «كل من سيتحدث بهذا الموضوع سيحال إلى المجلس التأديبي!». الكتائب لم يقف منفرجاً، وخصوصاً أن شهاب سيطر على ممثله في النقابة ميشال متي وفرضه بالقوة عضواً في مجلس النقابة، لكنه قبل أن يقوم بخطوته القضائية التي تتضمن تقديم شكوى امام القضاء المستعجل للاستحصال على المحاضر قبيل انعقاد جلسة المندوبين، اجتمع بالنقيب شهاب

عامّة المالية

ردم البحر

ترفض بلدية
برج حمود
استقبال
نفايات
جديدة،
وترفض أيضاً
ردم البحر
(هروان
طحطم)



خدمة للمستثمرين الجدد، إذ تمهّد الطريق أمامهم عبر تحصيل الكلفة على الدولة اللبنانية».

منذ سنة تقريباً، كان وزير الاقتصاد والتجارة الآن حكيم يطالب بإدراج مشروع لينور على جدول أعمال مجلس الوزراء بأسرع وقت، وذلك في إطار تطوير الواجهة البحرية للضاحية الشمالية لمدينة بيروت الممتدة من نهر بيروت حتى المارينا الضيعة. وعام 2012، ناقشت لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه مشروع لبنان، وحينها أعلن النائب محمد قباني أن المشروع يقوم على ردم نحو مليونين ومئتي وثمانين ألف متر مربع، يتملك المستثمر 832 ألف متر مربع منها بهدف «توفير مساحات ومرافق جديدة للاستثمار في قطاعات السكن والسياحة والتجارة والمرافق السياحية».